على هامش حلقة نقاشية نظمتها «اللجنة الوطنية» بجامعة قطر

«العيادة القانونية» تناقش دور مؤسسات حقوق الإنسان

❑ جابر الحويل والدكتور محمد مطر خلال الحلقة النقاشية

جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

إدارة المشتريات
Procurement Dept.

Qatar University Invites the Specialized Companies Towards the Below Tender

رقم المناقصة Tender Number	م/١٤/٢٠١٦ M/14/2016
الموضوع Subject	Veritas Essential Support Renewal
نظام المظاريف Envelope System	مظروفين (فني + مالي) Two Envelopes (Commercial+Technical)
موعد الاقفال Closing Date	٢٠١٦/٠٥/٢٩م 29/05/2016

Tender documents for the above mentioned Tender can be obtained from the Procurement Department, Qatar University, during working hours, against payment of tender fees **QAR(400)** (non-refundable), made to our Account No:**0013-012075-001** with the Qatar National Bank (after ensuring that the company meets all requirements.

Tender should be accompanied with a Tender Bond in favour of the Qatar University, equivalent to **5%** of the commercial offer, issued by a Bank accredited in Qatar and enclosed in the commercial bid envelope. Such Bond shall be valid for **120** days from the opening date of the Tender. The successful Bidder should submit a Performance Bond for **10%** of the award value, which should be valid for **90** days after the end of contract.

Offers should be valid for **90** days commencing from the opening date and The University shall have the right to increase or decrease the quantities of items or works of the contract value according to its conditions and prices.

The closing time will be in **Sunday** at **12:30** hrs.**29/5/2016** on the closing date, as stated above and any offer delivered thereafter will not be considered

The Bid should be deposited in the Tender Box located at the Procurement Department, Qatar University, in plain envelope sealed with red wax, addressed to the Chairman, Procurement Committee, Qatar University, and should bear the tender number and subject and the closing date. Do not write the company name or use envelopes printed with company name

To collect above document, company representative should provide the following:

1- Letter of authorization
2- Valid ID. 3- Valid Copy of C.R.

For More Information Please Contact Procurement Department Helpdesk Phone : 44033222 Fax: 4403320 During working hours from 7:30 am To 2:30 pm .

يمكن الحصول على نسخة من مستندات المناقصة من إدارة المشتريات بالجامعة خلال أوقات الدوام الرسمي وذلك مقابل دفع مبلغ (٤٠٠) ريال قطري غير قابلة للرد تودع في حساب الجامعة رقم (٠٠١-٠١٢٠٧٥-٠٠١٣) لدى بنك قطر الوطني (بعد التأكد من استيفاء الشركة للشروط).

يجب أن يصحب عطاء المناقصة خطاب ضمان بنكي مؤقت بمقدار ٥% من قيمة العطاء المالي ، على أن يكون ساري المفعول لمدة (١٢٠) يوماً وعلى صاحب العطاء المقبول تقديم خطاب مصرفي قبل توقيع العقد كتأمين نهائي بمقدار ١٠% من قيمة الترسيه ساري المفعول لمدة (٩٠) يوماً بعد انتهاء مدة تنفيذ العقد .

يجب أن يكون العرض صالحاً لمدة (٩٠) يوماً من تاريخ الفتح وللجامعة الحق في زيادة أو خفض مقادير أصناف أو أعمال العقد وفقاً لشروطه وأسعاره.

سيكون آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة **الثانية عشر والنصف** ظهراً يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٥/٢٩ ولن يلتفت إلى أي عطاء يرد بعد الموعد المحدد.

تودع العطاءات بصندوق العطاءات الكائن بإدارة المشتريات على أن تكون داخل مظاريف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر ومعنونة باسم السيد / رئيس لجنة المشتريات ويكتب عليها رقم المناقصة وموضوعها وتاريخ الإقفال دون ذكر اسم الشركة على المظاريف.
للحصول على وثائق المناقصة أعلاه يجب إبراز الآتي:

١- كتاب تفويض من الشركة ٢- صورة من سجل تجاري ساري المفعول
٣- بطاقة شخصية سارية المفعول

لأي استفسار يرجى الاتصال على مكتب الدعم والمساندة بإدارة المشتريات على الهاتف رقم : ٤٤٠٣٣٢٢٢ فاكس رقم : ٤٤٠٣٣٢٠١أثناء الدوام الرسمي من الساعة ٧:٣٠ صباحاً حتى الساعة ٢:٣٠ مساءً

○ الدوحة - الشرق

تواصل برنامج العيادة القانونية للأسبوع الثالث على التوالي والذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكلية القانون بجامعة قطر وذلك في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين اللجنة وجامعة قطر في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة بين الجانبين.

حيث انتقلت العيادة القانونية في أسبوعها الثالث أمس إلى مقر كلية القانون - بنات - بالجامعة وذلك بحضور السيد جابر الحويل - مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة -، والمستشار علي محرم -الخبير القانوني باللجنة -، إلى جانب البروفيسور محمد يحيى مطر -أستاذ الدراسات القانونية التطبيقية، مدير العيادة القانونية بالجامعة.

وقدم السيد جابر الحويل خلال الحلقة النقاشية محاضرة تضمنت التعريف بالمؤسسات الوطنية إلى جانب التعريف بإختصاصات وأهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، موضحا أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تُنشئها الحكومات في الدول لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وأشار إلى أن تلك المؤسسات الوطنية يمكنها المساعدة في سد الفجوة بين حقوق الأفراد ومسؤوليات الدولة، وتناول الحويل تعريفاً بالاستراتيجية التي تعمل من خلالها اللجنة وقال: تأتي استراتيجية اللجنة انطلاقا من ايمانها بوحدة ما ترمي إليه جهود كافة أجهزة ومؤسسات الدولة من غايات نبيلة لتعزيز وحماية حقوق الانسان والتي جاءت كثمرة للنهج الديمقراطي الذي ارتأته الدولة خيارا لها وأرسى دعائمه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وأضاف: لقد كان سعى اللجنة وحرصها منذ إنشائها علي استهداف استراتيجية عملها إقامة جسور التعاون والشراكة والتنسيق الدائم مع كافة المؤسسات والأجهزة مستظلة في ذلك بأجواء المناخ الأمن الذى تنعم به البلاد وذلك وصولاً إلي طرح وتبادل الأفكار والرؤى الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الانسان والسعي إلى توظيف الطاقات والجهود وتوجيهها الى المسارات التي تكفل تجسيد هذه الأفكار والرؤى النيرة بأرض الواقع واختيار أفضل السبل الملائمة والممكنة لتحقيق ذلك.

وتحدث الحويل من خلال المحاضرة حول المهام المشتركة بين جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطرأوضح أن من أهم مهامها واختصاصاتها التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية، ونشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان، فضلا عن زيارة أماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية، وتجمعات العمال والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، بالإضافة إلى التوصية بانضمام الدولة لاتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان التي لم تنضم إليها، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت إليها إلى جانب المساهمة في إعداد التقارير الدولية التي تقدمها الدولة بشأن الاتفاقيات التي انضمت إليها الدولة والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان في الدولة. علاوة على النظر في أي تجاوزات لحقوق الإنسان التي قد تقع في محيط عملها بالإضافة إلى تقديم المشورة والرأي في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للجهات المعنية، وتقديم المقترحات بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، والمساهمة في إعداد برامج حقوق الإنسان في التعليم والبحوث، والمساهمة في تنفيذها، فضلاً عن العديد من الأهداف المتعلقة بنشر وإرساء وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، كما قدم الحويل شرحاً لمبادئ باريس لافتاً إلى أنها مجموعة معايير دولية تنظم وتوجه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقال: تنطبق مبادىء باريس على جميع المؤسسات الوطنية بغض النظر عن هياكلها أو نوعها، و تنص على: أن تنشأ المؤسسة الوطنية بموجب الدستور الوطني أو بموجب قانون يعرض بوضوح دورها و سلطاتها، وأن تكون المؤسسات الوطنية تعددية فضلا عن تعاونها مع طيف من المجموعات و المؤسسات الاجتماعية و الساسية وتمتلك بنية تحتيه تسمح لها الاضطلاع بوظائفها إلى جانب أهمية استقلاليتها.

وشهدت الحلقة النقاشية إقبالات كبيراً من طالبات كلية القانون اللاتي أثرن الجلسة النقاشية بالتساؤلات الهامة حول قضايا حقوق الإنسان ومحور المحاضرة ذلك فضلا عن حضور نادي حقوق الإنسان بإدارة كلية القانون. وفي هذا السياق قالت الطالبة ميثة النعيمي نائب رئيس النادي: لقد جاءت نشأة نادي حقوق الإنسان في بدايته من قبل هيئة التدريس وطلاب كلية القانون، وأشارت إلى أن النادي يهدف إلى نشر قيم ومبادئ حقوق الإنسان والمواطنة في أوساط طلاب جامعة قطر إلى جانب تعزيز مشاركة طلاب الجامعة في الحياة العامة عبر مشاريع مواطنة ملموسة ترتكز على حقوق الإنسان داخل الجامعة بالشراكة مع الفاعلين في المجتمع المدني المحلي.